الأمم المتحدة

TD/B/C.I/MEM.5/6

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
6 January 2015
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة والتنمية
اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز البيئة
الاقتصادية المواتية على جميع المستويات
لدعم التنمية الشاملة والمستدامة
الدورة الثانية
جنيف، ٨-٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز البيئة الاقتصادية المواتية على جميع المستويات لدعم التنمية الشاملة والمستدامة عن دورته الثانية

عُقدت في قصر الأمم بجنيف، يومي ٨ و٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٢
أولاً - ملخص الرئيس ٢
ألف- البيانات الافتتاحية ٢
باء - نحو نظام تجاري متعدد الأطراف موات لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة ٣
ثانياً - المسائل التنظيمية ١٤
ألف- انتخاب أعضاء المكتب ١٤
باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل ١٤
جيم- نتائج الدورة ١٤
دال - اعتماد تقرير الاجتماع ١٤

المرفق
الحضور ١٥

(A) GE.15-00080 260115 260115

1500080

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

١- عُقدت الدورة الثانية لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز البيئة الاقتصادية المواتية على جميع المستويات لدعم التنمية الشاملة والمستدامة في قصر الأمم بجنيف يومي ٨ و٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وقد حُدد موضوع هذه الدورة أثناء المشاورات التي أجراها رئيس مجلس التجارة والتنمية في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

٢- ونُظمت مناقشات الدورة في أربع جلسات تحدث في كل منها فريق من المتكلمين الذين استعرضوا مختلف جوانب الموضوع كي يبحثها ويناقشها الخبراء المشاركون. وشارك في الاجتماع عدد من كبار مقرري السياسات التجارية والمفاوضين التجاريين، من بينهم سفراء، ونواب لممثلين دائمين، ومسؤولون في العواصم، وباحثون، وأكاديميون، ومسؤولون كبار وممثلون لمنظمات دولية وفئات المجتمع المدني. وأتاحت مناقشات الأفرقة والحوارات التفاعلية تبادلاً خلاقاً للآراء والخيارات السياساتية، ووطدت فهم السبل والطرائق الكفيلة بتعزيز بيئة مواتية لنظام التجارة الدولي، من أجل تسخير إمكانات التجارة لخدمة التنمية الشاملة والمستدامة في سياق الإطار الإنمائي وأهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥.

أولاً- ملخص الرئيس

ألف- البيانات الافتتاحية

٣- شدد مدير شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية في كلمته الافتتاحية التي قدمها باسم الأمين العام، على أن الاجتماع جاء في الوقت المناسب وسط استعداد المجتمع الدولي لتحديد معالم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ واستئناف أعضاء منظمة التجارة العالمية مفاوضاتهم في إطار جولة الدوحة. ورغم ما تنطوي عليه التجارة الدولية من إمكانات هائلة للمساهمة في التنمية المستدامة، فإن توسعها لم يؤد دوماً إلى مثل هذه النتائج تلقائياً، ما يدل على الحاجة إلى سياسات على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي تكفل ترجمة المكاسب المتحققة من التجارة إلى تدابير إنمائية واسعة النطاق. ومن شأن هذه السياسات أن تضطلع بدور محوري في تحقيق تحول هيكلي وبناء قدرات إنتاجية متينة تمهد السبيل نحو التنوع والنهوض التكنولوجي وخلق فرص العمل.

٤- ولاحظ المدير أن تغير حجم التجارة الدولية وهيكلها وأنماطها، خلال العقدين الماضيين، قد تمخض عن فرص وتحديات هائلة. فقد ترافقت الزيادة في حجم التجارة بارتفاع حقيقي في مستوى دخل الفرد في معظم البلدان النامية، رغم تفاوت توزيع المكاسب سواء بين البلدان النامية أو داخلها. وأكد المدير أن نظام التجارة الدولي ينبغي أن يهيئ بيئة مواتية تضطلع فيها التجارة بدور حافز للتنمية المستدامة. كما رحب بالقرارات التي اتخذها أعضاء منظمة التجارة العالمية في الآونة الأخيرة بالمضي قدماً في تنفيذ القرارات التي اعتُمدت في المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية (٣-٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ في بالي بإندونيسيا)،

مشدداً في الآن ذاته على أهمية التصدي للتحديات التي تواجه النظام على صعيد تعزيز جدواه، عن طريق تنفيذ النتائج التي تخلص إليها المفاوضات وتعزيز هيكله للاستجابة على نحو أفضل للواقع الاقتصادي المتغير والتحديات العالمية.

٥- وقدمت رئيسة فرع المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية مذكرة المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة[(١)]. وانطلاقاً من المشهد المتغير للتجارة والتنمية، بما في ذلك الأهمية المتزايدة لتجارة المصنوعات ضمن سلاسل القيمة العالمية والدور الفائق الأهمية للتجارة في الخدمات، شددت المتحدثة على أن المساهمة الكبيرة التي يتوقع أن تقدمها التجارة لأهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ تتطلب وجود سياسات تدعم العلاقة الإيجابية بين التجارة والسياسات العامة ذات الصلة. وأردفت قائلة إن الاحتياجات والأولويات السياساتية الوطنية المتغيرة تستدعي وجود بيئة مواتية تكفل إطاراً تجارياً عادلاً ومفتوحاً، وتفسح المجال أمام البلدان لتنفيذ هذه السياسات.

٦- وشددت رئيسة الشعبة على أهمية نتائج مؤتمر بالي في بعث الثقة من جديد في النظام التجاري المتعدد الأطراف وتمهيد السبيل أمام المفاوضات المتعددة الأطراف. ومن الأرجح أن هذا العمل سيتأثر أيضاً بالعمليات الموازية المحدودة الأطراف والإقليمية. إضافة إلى ذلك، فإن اتفاقات التجارة الإقليمية الضخمة التي أبرمت في الآونة الأخيرة ستكون لها انعكاسات أهم على التعددية، من خلال حفزها المزيد من التحرير التجاري والتنسيق التنظيمي المتقدم والرفيع المستوى الذي يشمل حصة متزايدة من التجارة العالمية. وختمت رئيسة الشعبة بيانها مشيرةً إلى ما يترتب على ذلك من ضرورة تنشيط النظام التجاري المتعدد الأطراف بوصفه منفعة عامة عالمية عن طريق تعزيز زخمه ومصداقيته وجدواه. وسيتعين كذلك تعزيز التنسيق بين نظام التجارة المتعدد الأطراف واتفاقات التجارة الإقليمية كي تتضافر هذه الترتيبات في تهيئة بيئة فعالة مواتية للتنمية. وأثنى المشاركون على مذكرة المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة لما انطوت عليه من تحليل جيد ومتوازن ومستنير.

باء- نحو نظام تجاري متعدد الأطراف موات لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة

(البند ٣ من جدول الأعمال)

١- تطوّر إسهام التجارة والنظام التجاري المتعدد الأطراف في تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة

٧- انصب التركيز في الجلسة الأولى على الدور التمكيني الرئيسي الذي يتوقع أن تضطلع به التجارة في الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ من أجل تحقيق تنمية شاملة ومستدامة. وأقرّ المشاركون بأن التجارة هي العامل الوحيد من بين عوامل عديدة الذي يمكن أن يسهم في التنمية. وشدد المشاركون في هذا الصدد على الضرورة الحاسمة لوجود إطار منسق ومتكامل لسياسات

(١) TD/B/C.I/MEM5/5.

التنمية يربط التجارة بالسياسات الأخرى المتكاملة. وينبغي اعتماد سياسات اقتصادية كلية واجتماعية لضمان تحقق هذا الأثر الإيجابي على التنمية، فضلاً عن اعتماد ترتيبات مؤسسية تهدف إلى التنسيق بين القطاعين العام والخاص وبين الهيئات الحكومية، بما فيها مكتب الرئاسة.

٨- وأكّد المشاركون الحاجة إلى تدابير وطنية ودولية لجعل التكامل التجاري شاملاً ومستداماً ولبناء القدرات الإنتاجية. غير أن الاحتياجات على صعيد السياسة العامة تتغير هي الأخرى نتيجة التحولات في التجارة الدولية. فقد شهد هيكل التجارة وأنماطها تغيرات هامة على مدى العقود الماضية، يشهد عليه نمو الاقتصادات الناشئة وهيمنة سلاسل القيمة العالمية وتزايد أهمية الخدمات وتقلب أسعار السلع الأساسية ونمو التجارة بين بلدان الجنوب. ويستدعي الهيكل المتغير للتجارة العالمية والتحديات الناشئة للتنمية تبني سياسات مختلفة لتوجيه التجارة نحو تعزيز سبل التنمية.

٩- وسلّم المشاركون، في هذا السياق، بما للتحول الهيكلي من دور هام في إضفاء صبغة الشمول والاستدامة على النمو والتنمية. وأشار أحد المتكلمين إلى أن تبني سياسات صناعية حديثة وذكية من شأنه أن يضطلع بدور في هذا الصدد وهو أمر يمكن تحقيقه في إطار المساحة السياساتية التي تتيحها حالياً اتفاقات منظمة التجارة العالمية. علاوة على ذلك، اعتبر بعض المتكلمين أن السياسات الصناعية، إذا وُجهت لحماية الصناعات الناشئة، قد لا تفعل مفعولها في سياق التجارة المتزايدة في إطار سلاسل القيمة العالمية. وشدد متكلمون آخرون على الحاجة إلى تعزيز شكل من أشكال التجارة يحدّ من التنافر الهيكلي، وهو أمر يمكن تحقيقه من خلال بذل جهود موجهة لتنويع الإنتاج والسوق، وتوسيع التجارة الأقاليمية بين بلدان الجنوب لتعزيز التنويع والابتكار والنهوض التكنولوجي ضمن سلاسل القيمة الإقليمية وتوطيد الإدماج الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم مثلاً. ويتعين لهذا الغرض تحسين الهياكل واللوجستيات الإقليمية، وتنسيق السياسات الصناعية الوطنية على الصعيد الإقليمي، ومواءمة الأنظمة ومعادلتها. وذكر أحد المتكلمين أنه في حين مكّن التوجه الصناعي المتسارع الخطى بعض البلدان من الاندماج بنجاح في سلاسل القيمة العالمية، فإن العديد من الاقتصادات الأصغر لا تزال على هامش هذه التحركات التجارية الدينامية، ولا تزال بعض البلدان تكافح للانتقال من الأنشطة التي تتطلب مهارات متدنية وكثافة عمالية إلى الأنشطة التي تحقق قيمة اقتصادية مضافة أعلى. وأشار المتكلم كذلك إلى التحديات التي تواجه تعميم فوائد التجارة على قدر أعلى من التساوي بين البلدان وداخلها.

١٠- أما على الصعيد العالمي، فقد اعتُبرت البيئة الاقتصادية المواتية، ولا سيما هيكل حوكمة التجارة العالمية، عنصراً أساسياً لتلبية المتطلبات المتزايدة والمتنوعة على السياسات الوطنية لدعم التنمية الشاملة للجميع. وشدد عدة متكلمين على ضرورة أن يكون نظام التجارة المتعدد الأطراف أكثر شمولاً كي يساهم في تهيئة هذه البيئة الاقتصادية المواتية على نحو يراعي الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية. وأكد متكلمون آخرون أن المفاوضات السابقة لمؤتمر بالي أظهرت أن المفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية أصبحت أكثر شمولاً مما كانت عليه في الأعوام الأخيرة.

٢- دور النظام التجاري المتعدد الأطراف بوصفه منفعة عامة

١١- اتفق المشاركون عموماً على أهمية ما حققه المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية من ضخ زخم متجدد لدعم جولة الدوحة للمفاوضات التجارية في إطار المنظمة، ورحبوا بالقرارات التي اعتمدها المجلس العام للمنظمة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، والتي جددت العزم على المضي قدماً في المفاوضات. كما اتفقوا عموماً على ضرورة مواصلة جولة الدوحة على وجه الأولوية، إذ تعتبر نتائجه ذات أهمية استراتيجية من المنظور الوطني، فضلاً عن أهميتها المنهجية لمصداقية نظام التجارة المتعدد الأطراف على المدى البعيد. وشدد بعض المشاركين على أهمية تحقيق نتائج في الجولة قبل الانتقال إلى مناقشة أي قضايا أخرى.

١٢- غير أن المشاركين أقروا عموماً بأن اختتام جولة الدوحة في مدة زمنية قصيرة لا يخلو من تحديات شاقة، نظراً للتغيرات الهامة التي طرأت على مشهد الاقتصاد العالمي منذ افتتاح الدورة في عام ٢٠٠١. فقد حققت بلدان ناشئة نمواً كبيراً خلال هذه الفترة وسجلت التجارة بين بلدان الجنوب زيادة هائلة. وبالتالي فإن الحراك المتغير للتجارة وسياساتها يقتضي اعتماد نهج جديدة إزاء المفاوضات، فيما يتعلق مثلاً بالتجارة الزراعية، حيث أثارت أسعار السلع الأساسية المرتفعة والمتقلبة مجموعة متنوعة من التحديات السياساتية التي يشهد عليها النقاش المحتدم حول الأمن الغذائي. وأشار أحد المتكلمين إلى أن بعض الاقتصادات الناشئة الكبرى أصبحت لديها الآن مصالح في قطاع الزراعة تختف تماماً عن مصالح البلدان النامية والأقل نمواً. كما طرأت تغيرات على مستويات الدعم الزراعي المحلي والمستفيدين منه، سواء في البلدان المتقدمة أو النامية. وطرح المتكلمون مجموعة من الإصلاحات السياساتية الممكنة، بما يشمل المجالات التالية: الدعم المحلي ومنافسة الصادرات؛ والصلة بين المخازن العامة والأمن الغذائي؛ والقيود على الصادرات؛ ودخول الأسواق؛ وآلية الضمانات؛ والقطن؛ وسياسات الصندوق الأخضر؛ وحواجز التجارة الجديدة والناشئة، مثل التدابير غير التعريفية والمعايير الخاصة. ويمكن أن يتصدى برنامج عمل ما بعد مؤتمر بالي إلى بعض هذه القضايا.

١٣- وتطرق النقاش إلى الأثر المتوقع لاتفاقات التجارة. وسلم المتكلمون بتضارب النتائج التي تمخضت عنها دراسات كمية مختلفة استندت إلى نماذج توازن عامة. وسلط أحدهم الضوء على أن اتفاقات منظمة التجارة العالمية في بالي وحدها قد تتمخض عن ٢١ مليون فرصة عمل جديدة، منها ١٨ مليون فرصة عمل في البلدان النامية. وأشار متكلم آخر إلى أن المكاسب الإجمالية لجولة الدوحة قد تكون محدودة جراء خفض التعريفات المقيدة وإدماج عدد من عوامل المرونة في طرائق دخول السوق الزراعية وغير الزراعية، لا سيما في البلدان النامية. وسيحدّ ذلك من مستوى خفض التعريفات إجمالاً وبالتالي من المكاسب الاقتصادية الاجتماعية. وستكون الآثار محدودة كذلك، بل ربما سلبية، على أقل البلدان نمواً، ما لم يؤخذ في الاعتبار دخول السوق دون رسوم جمركية أو حصص مقررة، إذ ستتأثر هذه الاقتصادات سلباً جراء انحسار المعاملة التفضيلية. ويمكن تخطي ذلك عن طريق زيادة تغطية المنتجات بنسبة ١٠٠ في المائة

وإتاحة مزيد من الفرص أمام أقل البلدان نمواً لدخول السوق دون رسوم جمركية أو حصص مقررة. واستدرك المتكلم قائلاً إن اختتام جولة الدوحة سيحقق بالمقابل منافع هائلة من خلال الحيلولة دون العودة للقيود التعريفية وتفاقم النزعة الحمائية، ما يوحي بأهمية الإسراع باختتام جولة الدوحة حتى لو تعين خفض مستوى الطموح، لأن ذلك سيتيح للأعضاء الانتقال إلى مناقشة قضايا ذات أهمية اقتصادية أكبر.

١٤- وشدد عدة متكلمين على الحاجة إلى الحفاظ على الأهمية المحورية للتنمية في جولة الدوحة، على النحو الذي نصت عليه ولايتها الأصلية في عام ٢٠٠١. وينبغي من ثم أن تشتمل النتائج المنتظر تحقيقها بوضوح على المسائل المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفاضلية وشواغل التجارة والتنمية لأقل البلدان نمواً والاقتصادات الصغيرة والضعيفة والبلدان النامية غير الساحلية، فضلاً عن مبدأ عدم اشتراط المعاملة الكاملة بالمثل. وشدد عدة متكلمين كذلك على الأهمية الخاصة للزراعة في هذا الصدد، مؤكدين أن الزراعة ينبغي أن تظل محوراً لتحديد مستوى التحرير والتوصل إلى نتائج متوازنة، نظراً إلى أهميتها في العديد من البلدان النامية وبقاء التجارة الزراعية أكثر القطاعات تشوها. وأشار متكلمون آخرون إلى أن طبيعة أسواق الزراعة العالمية قد تغيرت كثيراً منذ جولة أوروغواي، مع ازدياد الإعانات الحكومية للمزارعين في العديد من البلدان، ومنها البلدان النامية. وشدد أحد المتكلمين على أهمية وضع الحوافز الصحيحة للإبلاغ عن الإعانات الزراعية في الوقت المناسب وبالشكل السليم. وسلط العديد من المتكلمين الضوء على أهمية التوصل إلى نتائج ملزمة قانوناً في المسائل الخاصة بأقل البلدان نمواً، مثل دخول الأسواق دون رسوم جمركية أو حصص مقررة. كما شدد عدة متكلمين على أهمية تفعيل الاستثناء الذي ينص على منح معاملة تفضيلية للخدمات الصادرة من أقل البلدان نمواً، وعلى الأهمية الفائقة لقطاع الخدمات.

١٥- ولم ير العديد من المتكلمين حاجة لإدخال تغيير جذري على النهج الحالي المتبع في المفاوضات في الأمد القصير، مؤكدين أن المقومات الرئيسية التي وضعتها منظمة التجارة العالمية للمفاوضات – وتشمل نهج الحزمة الواحدة وتوافق الآراء والنهج التصاعدي – لا تزال صالحة وأن عدد أعضاء المنظمة وتنوعهم ينبغي أن لا يعرقل أداء المنظمة. ويكفي لبلوغ الهدف اعتماد نهج عملي ومرن ومبتكر يركز على الممكن والمعقول، وفق ما جاء في المبادئ الإرشادية التي عُممت في المؤتمر الوزاري الثامن للمنظمة (١٥-١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، جنيف) والتي دعت إلى استطلاع نُهُج جديدة والتركيز في الآن ذاته على المجالات التي يمكن إحراز تقدم فيها. وقد حقق هذا النهج نتائج فعلاً، يشهد عليها اعتماد حزمة بالي، ومهد الطريق نحو إجراء مفاوضات محدودة الأطراف بشأن قضايا معينة. غير أن بعض المتكلمين أعرب عن قلقه إزاء انعكاسات المفاوضات المحدودة الأطراف على العملية المتعددة الأطراف والنتائج المنتظرة للجولة، نظراً لاستبعاد تلك المفاوضات العديد من البلدان النامية، مشددين على أهمية عدم ترجيح كفة البراغماتية على التعددية. وشدد بعض المتكلمين على أهمية إبقاء المفاوضات المحدودة الأطراف ضمن إطار منظمة التجارة العالمية ومفتوحةً للأعضاء الجدد، وضمان تطابقها مع معايير المنظمة وإضفاء طابع مؤقت عليها للسماح بتحويلها إلى مفاوضات متعددة الأطراف فعلاً في المستقبل.

١٦- وأشار بعض المتكلمين إلى أن المسائل الرئيسية التي أثرت على مفاوضات جولة الدوحة هي تضارب التوقعات بشأن المستوى المناسب من المساهمات التي يتعين على كل مجموعة من البلدان تقديمها. وقد تباينت الآراء خصوصاً بشأن مستوى مساهمة البلدان النامية الأكبر، حيث دعا أحد المتكلمين إلى إيجاد توازن جديد وعملي لمستوى مساهمة كل من الاقتصادات المتقدمة والناشئة. ويرتبط هذا الخلاف مباشرة بتعريف التنمية وكيف ينبغي التصدي لمتطلباتها في سياق منظمة التجارة العالمية. وشدد بعض المتكلمين على الحاجة إلى تجاوز المفهوم التقليدي للمعاملة الخاصة والتفضيلية كي يتسنى تسخير المكاسب الناتجة عن تحرير التجارة لأغراض التنمية، بما في ذلك عن طريق الدراسات والبيانات التجريبية. وينبغي ألا تُناقش قضايا التنمية بمعزل عن غيرها، وإنما يتعين النظر إلى الأثر الكلي للمعاملات التجارية على نتائج التنمية. ورأى متكلمون آخرون بالمقابل أن التدابير التقليدية للمعاملة الخاصة والتفضيلية لا تزال صالحة، لأن حتى البلدان النامية الأكبر لا تزال تواجه تحديات شائكة على صعيد الفقر. وشدد العديد منهم على أهمية بذل الجهد اللازم لضمان مشاركة كاملة للبلدان الأقل نمواً في نظام التجارة المتعدد الأطراف.

١٧- وأكد بعض المتكلمين أهمية النهج البراغماتي في التصدي للاحتياجات والقدرات المتباينة للبلدان النامية. وأشار العديد منهم في هذا الصدد إلى النهج المبتكر الذي اعتُمد في سياق الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة والذي ينص على تقديم معاملة خاصة وتفضيلية للبلدان النامية في سياق تنفيذ الالتزامات. ويمكن الاسترشاد بهذا النهج في ربط التزامات السياسات التجارية للبلدان النامية بقدرتها على تنفيذ هذه الالتزامات، وبتقديم الدعم لبناء القدرات واكتسابها. ومن شأن هذا النهج أن يكون مفيداً في إظهار تنوع قدرات البلدان النامية وقد يثبت جدواه في مجالات أخرى. وسلط عدة متكلمين الضوء على الأهمية الخاصة لتيسير التجارة بالنسبة لاقتصاداتهم، ودعوا الأونكتاد إلى التنسيق عن كثب مع منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولي لتقديم الدعم إلى بلدانهم في تنفيذ التزاماتها. وأشير في هذا الصدد إلى مبادرة مرفق اتفاقات تيسير التجارة التي أطلقتها منظمة التجارة العالمية مؤخراً.

١٨- وأقرّ عدة متكلمين بالحاجة على المدى البعيد إلى تعزيز قدرة نظام التجارة المتعدد الأطراف على تحقيق النتائج المتفاوض عليها. وأشار أحد المتكلمين إلى أن الهيكل الحالي لنظام التجارة المتعدد الأطراف يستند إلى ركيزة جولات المفاوضات المتواصلة القائمة على المعاملة بالمثل. ويعني ذلك أن كل جولة من جولات المفاوضات التجارية ينبغي أن تتطرق إلى عدد كبير من القضايا لتحقيق التوازن، ما يؤدي إلى مفاوضات متعسرة ومشتتة. كما أن الهيكل الحالي للمفاوضات يوحي بأن التفاوتات الناشئة من جولات التفاوض السابقة ستنتقل تلقائياً إلى جولات التفاوض المقبلة. وللتوفيق بشكل أفضل بين هيكل التجارة العالمي وإطار التنمية الشاملة والمستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، يتعين أن تتخذ المفاوضات شكلاً تعاونياً يركز على القواسم المشتركة، عن طريق تيسير عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بشكل جدي على سبيل المثال. كما يتعين بناء المزيد من الشراكات بين نظام التجارة المتعدد الأطراف والمؤسسات الدولية، وبخاصة الأونكتاد، لتحقيق المزيد من الاتساق.

١٩- وأيّد عدة متكلمين فكرة أن آلية تسوية المنازعات لدى منظمة التجارة العالمية لا تزال تعمل بشكل جيد. وفي حين نجحت الآلية في تقليص أشكال سابقة وقائمة من النزعة الحمائية، فقد لوحظ أنها غير قادرة على التصدي للصيغ الحمائية الجديدة في القضايا التي لا تغطيها القواعد الحالية لمنظمة التجارة العالمية. وأشار المتكلمون إلى أن هذه القضايا ينبغي التصدي لها من خلال عمليات وضع القواعد بدلاً من الدعاوى القضائية، وهو ما يدلل على أهمية تعزيز الذراع التفاوضي لنظام التجارة المتعدد الأطراف وأهمية التطرق إلى جدول أعمال التجارة للقرن الحادي والعشرين، حسب رأي المتكلمين.

٣- هيكل التجارة الإقليمية الجديد واتساق الأنظمة والتنمية

٢٠- أقرّ المشاركون بمظاهر التطور التي طرأت على نظام التجارة الدولي مؤخراً، متمثلةً في تسارع انتشار اتفاقات التجارة الإقليمية وتوسعها وتعمقها. وقد تجلى هذا الاتجاه في الآونة الأخيرة في النقلة النوعية التي تحققت بظهور اتفاقات التجارة الإقليمية الضخمة. وتركز النقاش حول انعكاسات هذا الجيل الجديد من اتفاقات التجارة الإقليمية، بما فيها التكامل بين بلدان الجنوب، على الجهود المتعددة الأطراف في مجال فتح الأسواق ووضع القواعد. وقد أُبرمت الاتفاقات الأخيرة، وخصوصاً اتفاقات التجارية الإقليمية الضخمة، بدافع الرغبة في تعزيز المواءمة التنظيمية وليس بهدف التخفيضات الجمركية وحدها. وتجاوز العديد من الاتفاقات ضوابط منظمة التجارة العالمية بخصوص تنظيم المشتريات الحكومية، والمنافسة، والاستثمار، والتجارة الإلكترونية وقواعد العمل. ويمكن اعتبار اتفاقات التجارة الإقليمية الضخمة عاملاً مغيراً لقواعد اللعبة إذا تكللت بالنجاح، إذ ستؤثر على جزء كبير من التجارة والاستثمارات العالمية والناتج المحلي الإجمالي.

٢١- وفي حين ساهمت عوامل اقتصادية وجغرافية متعددة في تزايد انتشار اتفاقات التجارة الإقليمية، فقد اتفق عدة متكلمين على أن العامل الرئيسي الذي رسم شكل هذه الاتفاقات في القرن الحادي والعشرين هو الحاجة إلى التغلب على التباينات التنظيمية بين الأسواق وما تمخضت عنه من تجزئة للأسواق وحواجز كبرى أمام التجارة. ويكتسي تخطي الحواجز التنظيمية أهمية خاصة مع توجه التجارة بشكل متزايد نحو سلاسل القيمة العالمية. والهيكل المتغير للتجارة العالمية هو الذي شكّل اتفاقات التجارة الإقليمية في القرن الحادي والعشرين، حيث باتت عوامل الإنتاج، بما فيها الأفراد والمصانع ورؤوس الأموال والتكنولوجيا مثلاً، هي التي تتنقل بين الحدود بدلاً من السلع المنتجة. واستدعى هذا الهيكل الجديد خفض تكاليف التجارة لتيسير تنقلها عبر الحدود، من خلال التصدي للصلة القائمة بين التجارة والاستثمار والخدمات والدراية التقنية. ولم تعد اتفاقات التجارة الإقليمية تركز بشكل أساسي على التعريفات الجمركية وإنما على الاتساق التنظيمي.

٢٢- وأشار بعض المتكلمين إلى أن اتفاقات التجارة الإقليمية قد تكون لها انعكاسات إيجابية وأخرى سلبية على البلدان النامية، المشاركة منها في هذه الاتفاقات والمستبعدة منها. فمواءمة الأنظمة قد يساعد في خفض التكاليف التجارية في إطار اتفاقات التجارة الإقليمية.

غير أن التكهن بتأثيرها على البلدان غير الأطراف أكثر صعوبة. وأشار أحد المتكلمين مثلاً إلى أن اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ قد يؤدي إلى خفض التكاليف في المنطقة برمتها إذا سهل على البلدان الأخرى الامتثال للأنظمة، وقد يرفع تلك التكاليف إذا أدّى إلى تنسيق الأنظمة بشكل تصاعدي. ولم تبد البلدان النامية الأكبر، شأنها شأن العديد من الاقتصادات الصغيرة، ميلاً للمشاركة في اتفاقات التجارة الإقليمية الضخمة. وقد يكون الاستبعاد من اتفاقات التجارة الإقليمية حافزاً للانضمام إلى اتفاقات قائمة أو إبرام اتفاقات جديدة. واتفق العديد من المتكلمين على صعوبة التنبؤ بدقة بالآثار الإجمالية لاتفاقات التجارة الإقليمية.

٢٣- وذكر أحد المتكلمين أن الصين قد تسعى إلى تحرير التجارة تدريجياً من طرف واحد وإلى الانضمام لبرامج تكامل إقليمي أوسع نطاقاً، مثل الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، إذ ليست طرفاً في اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ واقتصادها في طور الانتقال حالياً من النمو القائم على الصادرات إلى النمو القائم على الطلب المحلي والمتركز في قطاع الخدمات. وقد يكون من آثار اتفاقات التجارة الإقليمية الضخمة أيضاً تجزئة عمليات التكامل الإقليمي الراهنة بين بلدان الجنوب، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، إذا اقتصرت على مجموعة فرعية من البلدان واستُبعدت منها البلدان الأصغر. وأشار المتكلم إلى أهمية الحد من تكاليف مواءمة الأنظمة بين البلدان النامية، بوسائل تشمل الاعتراف المتبادل بالأنظمة واستخدام معايير أقل صرامةً واعتماد المعايير الدولية. وتنطوي مواءمة الأنظمة على بلورة سياسات مشتركة وتفترض وجود ثقة متبادلة بين شركاء تجاريين تجمعهم مستويات دخل وميول تنظيمية متقاربة. والأهم من ذلك كله أن القوالب التنظيمية التي تُصاغ في إطار اتفاقات التجارة الإقليمية الضخمة التي تغطي نسبة كبيرة من التجارة العالمية قد تُستخدم أساساً لمفاوضات تجارية مقبلة، بما فيها مفاوضات على الصعيد العالمي. لذا يتعين على البلدان النامية أن تخوض نقاشاً استباقياً بشأن برنامج العمل التنظيمي العالمي.

٢٤- وشدد بعض المتكلمين على أن اتفاقات التجارة الإقليمية التي أُبرمت في الآونة الأخيرة أثرت بشكل خاص على البلدان النامية حيث حدّت من نطاق سياساتها العامة. ولبعض المسائل التنظيمية والمتعلقة بتعزيز التكامل أهمية خاصة لسياسات التنمية. وقد تشمل في بعض الحالات الخدمات والاستثمار ونُظم تسوية المنازعات بين المستثمر والدولة والمؤسسات التابعة للدولة والمشتريات الحكومية وحقوق الملكية الفكرية وحركة رؤوس الأموال. وقد استحدثت بعض اتفاقات التجارية الإقليمية ومعاهدات الاستثمار الثنائية تعريفاً واسعاً للاستثمار وأدرجت ضوابط صارمة أدت إلى دفع تعويضات مالية طائلة في إطار تسوية منازعات معينة بين المستثمر والدولة. كما أن الضوابط المفروضة على المشتريات الحكومية والمؤسسات التابعة للدولة يمكن أن تحد من قدرة الحكومة على دعم الصناعات المحلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وما يرتبط بها من أهداف سياساتية عامة. وأعرب متكلمون آخرون عن تحفظهم إزاء تضخيم الآثار التقييدية التي قد تنشأ عن اتفاقات التجارة الإقليمية، لأن هذه الاتفاقات قد يكون لها أثر تيسيري أيضاً. وشككوا في صحة الحجج الداعية إلى حماية الصناعات الناشئة في سياق اتفاقات التجارة الإقليمية والاتفاقات التجارية للقرن الحادي والعشرين.

٢٥- وأُبديت آراء متنوعة بشأن مدى صحة النُهج البديلة لصياغة نماذج التكاليف والمنافع للاتفاقات التجارية من الناحية المنهجية. وعرض أحد المتكلمين تقييماً للشراكة التجارية والاستثمارية عبر الأطلسي، مستخدماً نموذج الأمم المتحدة للسياسات العالمية الذي يحتسب البطالة والسمات الهيكلية للاقتصاد وفقاً لدورة الأعمال والاتجاهات السياساتية. وأشار المتكلم إلى أن هذه النتائج توحي بوجود أثر سلبي إجمالي للشراكة التجارية والاستثمارية عبر الأطلسي على أوروبا وعلى الصعيد العالمي، متمثلاً في ارتفاع مستويات البطالة واللامساواة والفقاعات المالية. واختلف معه متكلمون آخرون، مستشهدين بدراسات حديثة وتقييمات مستقلة، ومشيرين إلى أن الأثر الإجمالي للشراكة سيكون إيجابياً على الصعيدين الأوروبي والعالمي معاً. ووجّه أحد المشاركين الانتباه إلى دراسة تشير إلى أن من شأن الشراكة التجارية والاستثمارية عبر الأطلسي أن تعزز الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي بنسبة ٠,٥ في المائة، أي بمبلغ ١٢٠ مليار يورو، سنوياً حالما يكتمل تنفيذها.

٢٦- وشدد عدة متكلمين على ضرورة أن يبقى نظام التجارة المتعدد الأطراف حجر الزاوية في نظام التجارة الدولي، على نحو يضمن معايير الشفافية والقابلية للتنبؤ وعدم التمييز والمشاركة على أوسع نطاق ممكن. وتظل التعددية الوسيلة الأمثل لتحقيق التحرير التجاري الواسع النطاق الذي يدمج اعتبارات التنمية، بما في ذلك دعم التجارة ضمن سلاسل القيم العالمية. وهناك مسائل، مثل الإعانات الحكومية الزراعية والسمكية، لا يمكن التصدي لها إلا في إطار منظمة التجارة العالمية. وأشار بعض المتكلمين إلى الحاجة إلى إعادة تقييم نظام التجارة المتعدد الأطراف في هذا العالم المتعدد الأقطاب، لكي يحرس التحرير التجاري ويحفظ في إطاره الروابط مع اتفاقات التجارة الإقليمية ونظام تسوية المنازعات. ويتعين أن يكون نظام التجارة المتعدد الأطراف استباقياً وأن يتصدى للمسائل التنظيمية وينشئ توافقاً للآراء حول الوسيلة الأمثل كي تواصل العمليات الإقليمية والمحدودة الأطراف مسارها دون أن تلحق الضرر بنظام التجارة المتعدد الأطراف. واقترح أحد المتكلمين الاتفاق على مدونة سلوك للمفاوضات المحدودة الأطراف.

٢٧- وشدد عدة متكلمين على أن اتجاهات التجارة الإقليمية الحالية قد تؤدي إلى نظام تجاري من مستويين، بحيث تتناول منظمة التجارة العالمية المسائل التجارية القديمة أو المرتبطة بالقرن العشرين، فيما تتناول اتفاقات التجارة الإقليمية ومعاهدات الاستثمار الثنائية المسائل الأحدث أو المرتبطة بالقرن الحادي والعشرين. ويواجه نظام التجارة المتعدد الأطراف خطر فقدان جدواه في الأمد الطويل ما لم يستجب بالصورة الملائمة لهذا الوضع، إذ لم يثبت النظام فعاليته في التصدي للمسائل التنظيمية. وقد تؤدي اتفاقات التجارة الإقليمية الضخمة إلى المزيد من التشظي من خلال التمييز بين البلدان المندرجة ضمن إطار هذه الاتفاقات وتلك الخارجة عنه. وفي الأمد الطويل، قد تؤدي اتفاقات التجارة الإقليمية ومعاهدات الاستثمار الثنائية إلى تحول في حوكمة التجارة العالمية. لذا فإن تحقيق الاتساق بين مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف واتفاقات التجارة الإقليمية يتوقف على قدرة منظمة التجارة العالمية على التكيف. وأشار بعض المتكلمين إلى أن أي تغيير في النهج ينبغي أن ينطوي على تطبيق أبعاد متغيرة، تسمح للبلدان

المهيأة بإحراز تقدم أسرع، بما في ذلك من خلال النُهُج المحدودة الأطراف. وأشار متكلم آخر إلى أن التحدي يكمن في إضفاء التعددية على بعض القواعد التجارية الجديدة المتعلقة خصوصاً بسلاسل القيمة العالمية، بحيث تتسنى مضاعفة الأثر الخارجي للشبكة إلى أقصى حد ممكن من خلال القواعد المشتركة.

٤- التوجهات المستقبلية: توطيد نظام التجارة المتعدد الأطراف في القرن الحادي والعشرين

٢٨- سلّم المشاركون بأنه في حين تقتضي الحاجة تكييف ضوابط التجارة المتعددة الأطراف ونُهج التحرير التجاري مع معطيات الواقع التجاري للقرن الحادي والعشرين، فإن القضايا التجارية الأقدم لا تزال تستحوذ على الاهتمام. وشدد عدة متكلمين على أنه في حين تميل كفة الجدل بشأن جدول الأعمال القادم لمنظمة التجارة العالمية نحو المواضيع الناشئة في كثير من الأحيان، فإن بعض المسائل العالقة من جداول الأعمال السابقة للمنظمة لا تزال جديرة بالاهتمام، مثل الدور الحاسم للإعانات الحكومية، بما في ذلك النظم الضريبية واشتراطات المحتوى المحلي. ومن المهم العثور على سبل لتأمين الاتفاقات، ولزيادة مستوى الالتزامات لا بد من السماح للحكومات الراغبة في المضي قدماً بأن تفعل ذلك. وقد يكون من المفيد في هذا الصدد استخدام نموذج مفاضلة أو نموذج أبعاد متغيرة، كالنموذج الذي استخدمته مفاوضات جولة طوكيو في السبعينات.

٢٩- وشدد متكلمون آخرون على أن التعددية والحزمة الواحدة لا يزالان شرطين قيّمين لحماية المفاوضات التجارية الشفافة والقابلة للتنبؤ والخالية من التمييز والقائمة على القواعد، ولتلبية احتياجات غالبية البلدان النامية. وأكدوا على أهمية إدارة مخاطر التجزئة التي قد تنتج عن اتفاقات التجارة الإقليمية واتفاقات التجارة الإقليمية الضخمة والنُهُج المحدودة الأطراف.

٣٠- وأشار بعض المتكلمين إلى أن نظام التجارة المتعدد الأطراف بحاجة لتسوية المسائل العالقة كي يكسب المزيد من المصداقية في تصديه للمسائل الجديدة. والأرجح أن نظام التجارة المتعدد الأطراف الناشئ سيستند إلى هيكل النظام القائم. غير أن بعض الجوانب بحاجة إلى التطوير، بما فيها عملية صنع القرار، لتأخذ في الحسبان حقيقة أن منظمة التجارة العالمية قد وسعت نطاق عضويتها على نحو أثر على قدرتها على المضي قدماً في المفاوضات. ويتعين تيسير بناء توافق الآراء والحفاظ عليه من أجل تعزيز مصداقية الالتزامات. وبوسع الأونكتاد أن يضطلع بدور هام في تهيئة الأرضية لبلوغ هذا التوافق في الآراء، من خلال البحوث والتحليلات والحوارات الحكومية الدولية وبناء القدرات.

٣١- وتطرق عدة متكلمين إلى بعض المسائل التي يمكن أن تؤثر على مستقبل سير نظام التجارة المتعدد الأطراف، ومنها مثلاً ازدياد الأهمية الاقتصادية للتجارة في الخدمات ومساهمتها الممكنة في بلوغ أهداف التنمية المستدامة. وقال أحد المتكلمين إن الأمن الغذائي أصبح بمثابة التحدي الصامت لنظام التجارة المتعدد الأطراف، نظراً لارتباطه بأهداف التنمية المستدامة المستقبلية، وخصوصاً فيما يتعلق بضمان التوفيق بين تحرير التجارة الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي. وفي حين اقتصر العديد من الدراسات بشأن الأمن الغذائي على دراسة الآثار المترتبة

على الأسعار، فإن من المهم أيضاً التطرق إلى تعزيز الإنتاجية الزراعية، حيث تتفاوت سبل تعزيزها حسب البلدان. وينبغي أن توجه هذه الدراسات إلى أهمية التحلي بالمرونة الكافية واعتماد تدابير المعاملة الخاصة والتفاضلية، فضلاً عن تدابير المعونة من أجل التجارة لتحقيق الخطط السياساتية المحلية من أجل تعزيز نمو الإنتاجية الزراعية دون التسبب بتشوهات للسوق العالمية.

٣٢- وسلط متكلم آخر الضوء على أن تقلب أسعار الصرف وعدم اتساقها قد يعتبر مسألة نُظمية تؤثر على نظام التجارة المتعدد الأطراف، إذ يمكن أن تعرقل الالتزامات والامتيازات القائمة على التعريفات الجمركية المقيدة أو تبطل مفعولها. وأضاف المتكلم أن خفض قيمة العملات ينعكس في دعم الصادرات وحماية زيادة التعريفات، فيما ينعكس تضخيم قيمة العملات في فرض الضرائب على الصادرات ودعم الواردات، مستشهداً بمثال الريال البرازيلي. وهذه المسألة تعني كلاً من منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي، غير أن حالة عدم اليقين لا تزال سائدة بشأن ما إذا كان يتعين التصدي لأثر أسعار الصرف على التجارة وكيف. ودعا المتكلم الأونكتاد إلى القيام بدور محفل لمناقشة المسائل المتعلقة بالهيكل المالي الدولي.

٣٣- وأقرّ عدة متكلمين بالدور المركزي لنظام التجارة المتعدد الأطراف في الشراكة العالمية لما بعد عام ٢٠١٥ من أجل التنمية المستدامة. وشددوا على أهمية اتساق جدول أعمال منظمة التجارة العالمية مع الالتزامات الرفيعة المستوى التي ينطوي عليها إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأكدوا أن ذلك يتطلب تكيفاً واسع النطاق لهذه المؤسسات وإصلاح ولاياتها التأسيسية. وأشار أحد المتكلمين إلى أن التغيرات المؤسسية الجذرية لم تكن تحدث في الماضي إلا نتيجة أحداث كبرى معينة. غير أن إجراء مثل هذا الإصلاح أمر ممكن على غرار ما قامت به مؤسسات أخرى مثل بريتون وودز ومنظمة العمل الدولية، لمواكبة التغيرات النوعية في محيطها. وهناك جوانب معينة من نظام التجارة المتعدد الأطراف قد تقتضي إصلاحات جذرية بدورها. فانضمام أقل البلدان نمواً إلى منظمة التجارة العالمية لا يزال يشكل تحدياً، حيث تضطر البلدان المنضمة حديثاً في العديد من الحالات إلى تقديم التزامات أشد وطأة من التزامات الأعضاء القائمين، خصوصاً جراء الشرط الذي يقتضي من الأعضاء الجدد التفاوض مع كل عضو من أعضاء المنظمة على متطلبات دخول السوق. وذكر المتكلم أن هذا الوضع أدى إلى مستويين من الأعضاء في نظام التجارة المتعدد الأطراف، واقترح تحسين عملية الانضمام انطلاقاً من هدف أساسي مرده تحقيق عضوية عالمية للمنظمة.

٣٤- وشدد متكلمون آخرون على أن أفق المفاوضات التجارية وإطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن تكون مماثلة، بما أن البلدان نفسها تقود كلتا المفاوضات، ما يدل على أهمية المواءمة بين تقرير سياسات التجارة والتنمية على الصعيدين الوطني والدولي.

٣٥- وأشار عدة متكلمين إلى أن هذا التكيف يقتضي التركيز على المعاملة الخاصة والتفاضلية، لأن التنمية ينبغي أن تكون عنصراً أساسياً من أي تحرك نحو الأمام. وينبغي توجيه المعاملة الخاصة والتفاضلية على نحو أفضل لتلبية احتياجات مختلف فئات البلدان النامية. ويتعين

أيضاً زيادة تفصيل تدابير المعاملة الخاصة والتفاضلية، بحيث تلبي الاحتياجات والمصالح المحددة لمختلف البلدان النامية، إذ لا يوجد مقاس واحد يناسب الجميع. ويعدّ نموذج المعاملة الخاصة والتفاضلية المعتمد في إطار الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة مثالاً جيداً على استهداف الاحتياجات والمتطلبات المتباينة للبلدان النامية وينبغي تطبيق هذا النوع من المعاملة في مجالات أخرى. ولتحقيق هذه الغاية، يتعين تحليل كيف يمكن استخدام التجارة أداةً لتمكين التنمية. وقد يفيد في هذا الصدد التنسيق بشكل أفضل بين مؤسسات بريتون وودز والمنظمات المعنية بالتجارة والتنمية في جنيف، وبخاصة الأونكتاد.

٣٦- وفيما يتعلق بالخطوات العملية المقبلة لتعزيز دور التجارة في التنمية الشاملة والمستدامة، أشار عدة متكلمين إلى المجالات التي يمكن أن تقدم فيها جهود الأونكتاد مساهمة قيّمة، وتشمل ما يلي:

- تشجيع النقاش الحكومي الدولي بشأن تعزيز بيئة اقتصادية مواتية، وزيادة الاتساق بين التجارة والتمويل والتنمية، بما في ذلك بين مؤسسات بريتون وودز والمنظمات المعنية بالتجارة والتنمية في جنيف؛

- القيام بدور رائد في بناء توافق الآراء من خلال البحوث والتحليلات والحوارات الحكومية الدولية وبناء القدرات بشأن المسائل القائمة والجديدة والناشئة المتعلقة بالتجارة الدولية، مثل البعد الإنمائي، وما ينطوي عليه من مسائل تشمل المعاملة الخاصة والتفاضلية، والاستثمار، وسلاسل القيمة، وجدول الأعمال التنظيمي الأوسع نطاقاً، ومختلف جوانب الأمن الغذائي وأسعار الصرف؛

- تقديم دعم تحليلي وتقني مستمر للبلدان النامية بشأن المفاوضات التجارية الإقليمية والمتعددة الأطراف؛

- دعم اقتصاد الخدمات وتجارتها، بما في ذلك من خلال استعراض السياسات المتعلقة بالخدمات؛

- دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تقييم وصياغة الأطر والاستراتيجيات الأنسب لها في مجال السياسات التجارية الوطنية، من أجل دعم أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥؛

- زيادة الدعم المقدم للبلدان الراغبة في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، ولا سيما أقل البلدان نمواً؛

- تقديم الدعم في مجال الأبحاث وبناء القدرات في مجالات محددة تؤثر على البلدان النامية، ومنها المعايير والتدابير غير التعريفية واتفاقات التجارة الإقليمية وتقييمات الأثر الكمي لاتفاقات التجارة؛

- المساهمة في دعم بناء القدرات المتعلقة بالتجارة، بما في ذلك تيسير التجارة.

ثانياً- المسائل التنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٣٧- انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، السيد أندرو ستينز (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) رئيساً له، والسيد خوان كارلوس سانشيز ترويا (إكوادور) نائب رئيس - مقرراً.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٣٨- اعتمد اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، جدول الأعمال المؤقت للدورة (الوارد في الوثيقة TD/B/C.I/MEM.5/4). وبذلك كان جدول الأعمال كالآتي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- نحو نظام تجاري متعدد الأطراف مواتٍ لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة

٤- اعتماد تقرير الاجتماع.

جيم- نتائج الدورة

٣٩- اتفق اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الختامية المعقودة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، على أن يتولى الرئيس تلخيص المناقشات.

دال- اعتماد تقرير الاجتماع

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٤٠- أذن اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الختامية، لنائب الرئيس - المقرر بأن يتولى، تحت إشراف الرئيس، إعداد الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الاجتماع.

المرفق

الحضور[٢]

١- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

إثيوبيا
الأردن
إستونيا
إكوادور
ألمانيا
الإمارات العربية المتحدة
أنغولا
أوروغواي
باراغواي
باكستان
البرازيل
بربادوس
بنغلاديش
بولندا
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)
بيلاروس
تركيا
ترينيداد وتوباغو
جامايكا
الجزائر
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
جمهورية كوريا
السنغال
سويسرا
شيلي
الصين
العراق
عمان
فرنسا
الفلبين
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)
الكاميرون
كوبا
كولومبيا
كينيا
ليبيا
ليسوتو
مالطة
مالي
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
الهند
الولايات المتحدة الأمريكية
اليمن
اليونان

---

(٢) تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين، وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/C.I/MEM.5/INF.2.

٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثَّلةً في الدورة:

اللجنة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية
الاتحاد الأوروبي
مركز الجنوب

٣- وكانت أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها وبرامجها التالية ممثلة في الدورة:
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٤- وكانت الوكالات المتخصصة التالية ممثَّلة في الدورة:
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
منظمة العمل الدولية
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
منظمة التجارة العالمية

٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثَّلةً في الدورة:

الفئة العامة

منظمة الكاميرون لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي
الجمعية الدولية لوحدة وثقة المستهلكين
المجلس الدولي للممرضين والممرضات
الاتحاد الدولي لرابطات وكلاء الشحن
الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي
شبكة العالم الثالث

الفئة الخاصة

المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية